مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف
مجلة دولية نصف سنوية ISSN :2602 554X-
المجلد 02 العدد 01 السنة 2017 ص ص: 11-20

قراءة نقدية للتصنيف الأمني للمحبوسين من وجهة نظر ميدانية

د. سرار عائشة*
مخبر التطبيقات النفسية في الوسط العقابي جامعة باتنة1
serrarryma@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/01/02 تاريخ النشر: 2017/06/30

ملخص:

تعمل أنظمة السجون في الجزائر بأنظمة إصلاحية و برامج هدفها إصلاح المسجون و كف ظاهرة العود و كذا تحقيق الأمن للمؤسسة و الذي يظل الهدف الأول في السجون و المهمة الأساسية له ، وهذا ما سنحاول التطرق له من خلال هذه الورقة التي نتحدث فيها عن نظام التصنيف الأمني للمحبوسين و محاولة تحليله و نقده مع التركيز على ما يسمى بخطورة المسجون التي تبنى علها المشاكل و ذلك من باب التجربة و العمل في السجن .

الكلمات الأساسية : السجين- المحبوس- الأمن- التصنيف الأمني

Abstract :

Algerian prison systems work with reform systems and programs aimed at reforming the prisoner and breaking down the security of the institution, which remains the main objective in prisons and the main task of it. And try to analyze and take into account the so-called seriousness of the prison on which the problems are based on experience and work in prison.

Keywords : Prisoner - incarcerated - security - security classification

* المؤلف المرسل

مقدمة:

إن النظام العقابي بالجزائر أخذ بفلسفة المدرسة الحديثة للدفاع الاجتماعي التي تعتبر إصلاح المحبوسين وإعادة إدماجهم الغاية المنشودة من تنفيذ الأحكام الجزائية السالبة للحرية كوسيلة للدفاع الاجتماعي ويرتكز إدماج المحبوسين أساسا على إعادة تربيتهم قصد تحضيرهم لمرحلة ما بعد الإفراج، سواء عن طريق إدماجهم في وسطهم العائلي أو الاجتماعي أو عن طريق رفع مستواهم الفكري والمعنوي، بضمان داخل المؤسسات العقابية تعليما وتكوينا مهنيا مناسبا وقدراتهم وميولاتهم إضافة إلى إشراكهم في نشاطات النفع العام عن طريق العمل التربوي والبعث فيهم روح الحس المدني وعليه فإن قطاع السجون يباشر تنفيذ الأنظمة التي كرسها القانون تجسيدا لفلسفة الدفاع الاجتماعي وفق أسس علمية صحيحة المعالم بهدف إقامة نظام عقابي متطور يساير الأنظمة الدولية المعاصرة في ترقية معاملة المساجين.

وفي إطار القواعد الدولية المتضمنة الحد الأدنى لمعاملة المساجين وتوفير الرعاية الصحية والنفسانية الضرورية لهم وفي تطوير أساليب عملية لهم.

تهدف النظم العقابية الحديثة إلى تأهيل فئة المحبوسين باعتبارهم جزء من المجتمع بهدف إعادة إدماجهم فيه إلا أن تحقيق ذلك يستوجب توفير بعض الشروط والظروف الملائمة لاسيما تصنيف المحبوسين حسب الخطورة وذلك يعني الفصل بين مختلف فئات المحبوسين ووضعهم في المستوى الأمني المناسب لتسهيل تسيرهم وقبل وضع مشروع تصنيف المحبوسين أُخِذَ بعين الاعتبار ما يلي:

1- المرجعية والنظام القانوني الجزائري (بما فيهم قانون تنظيم السجون).

2- الهياكل العقابية المتوفرة (المؤسسات العقابية).

وأصبح مفهوم التصنيف الأمني مرتبط بمفهوم الخطورة وهذا ما سنحاول شرحه ونقده خلال هذه المداخلة لنوضح فيها إن كانت الخطورة فعلا يأخذ بها كتصنيف ؟ ، وما هي سلبيات هذا التصنيف القائم على الخطورة؟ .

01/ مفهوم الخطورة:

إن مفهوم الخطورة في الجزائر لا يختلف كثيرا عن الدول الأخرى، لأن الخطورة لصيقة بذات الإنسان مهما كان عرقه أو جنسه أو دينه والخطورة ليست ظاهرة إقليمية أو وطنية بل هي ظاهرة

بشرية ترتبط أساسا بالإجرام وما يخلقه من جو الخوف واللاإستقرار في المجتمع، ولخطورة المحبوس أثار وخيمة على أي سياسة عقابية أو إصلاحية.

ومن أهم مظاهرها في المؤسسات العقابية بالمنظور الجزائري ما يلي:

- فرار المحبوس وما قد ينجم على هذا الفعل من خطر على الفرد والمجتمع.
- الخطر الذي يشكله المحبوس على نفسه وعلى الآخرين وعلى الموظفين وعلى الممتلكات وبصفة عامة على حفظ النظام والأمن داخل المؤسسة العقابية. **(المديرية العامة ، 2014، ص2)** لكن قد نجد في المسجون الخطير هو الذي لا تنطبق عليه الشروط التالية فمثلا نجده رزين هادئ ، علاقتة ايجابية مع المساجين ، انعزالي ، و اهم ما لاحظته كتجربة عمل في السجون هو الذكاء الذي لم يتطرق له في مطبوعات المديرية العامة لادارة السجون لان المسجون الذكي هو الخطير لانه يقوم بتحليل النظام الداخلي للمؤسسة العقابية و يحقق اهدافه دون اشعار الطاقم العامل بخطورته .

02/ الأهداف من تصنيف المحبوسين حسب الخطورة:

- ✓ وضع المحبوسين في الصنف الأمني المناسب وفي الجناح المناسب بالمؤسسة العقابية قصد تقليص خطر الفرار أو تهديد الأمن.
- ✓ ضمان الوسط الملائم للإصلاح الذي يستجيب لبرامج إعادة الإدماج المخصصة لكل فئة.
- ✓ تجنب التأثير السلبي للمحبوسين في الوسط العقابي.
- ✓ محاربة الاعتداءات وسيطرة بعض فئات المحبوسين على فئات أخرى.
- ✓ محاربة ظاهرة العود.

<u>03_ معايير الخطورة:</u> اعتمد في تصنيف المحبوسين على المعايير التالية:

1_3_ مدى خطورة الجريمة التي ارتكبها المحبوس:

تتمثل خطورة الجريمة في الآثار الوخيمة التي يتركها الفعل الإجرامي على الفرد والمجتمع لاسيما ما تعلق بـ:

أ. الأضرار التي تلحقها الجريمة بالصحة العامة والاقتصاد الوطني والأمن العام: هي الآثار الوخيمة التي تتركها جرائم تهريب والمتاجرة في المخدرات والأدوية المؤثرة عقليا أو تسميم المنتجات الغذائية والمياه على الصحة العامة، أو الأضرار التي تلحقها الجريمة بالاقتصاد الوطني كجرائم الفساد وتبييض الأموال، والأضرار والتهديدات التي تشكلها الجريمة على الأمن العام كجرائم الإرهاب والتخريب والتعدي على الدفاع والأمن الوطني كجرائم التجسس والخيانة.

2_3_ العنف المستعمل: يظهر العنف المستعمل من طرف الجاني من خلال ما ينتج عنه من إصابات مادية أو آثار معنوية تلحق بالضحية وكذا من خلال الوسائل المستعملة من طرف الجاني وطريقة ارتكابه للجرم.(المديرية العامة ، 2014 ، ص3) .

- إذا كانت الإصابات الناتجة عن العنف المستعمل بليغة أو أفضت إلى عاهة مستديمة أو أدت إلى وفاة الضحية فالجريمة أخطر من حالة العنف الذي ينتج عنه جروح خفيفة.
- الآثار المعنوية التي تخلفها بعض الاعتداءات على الأطفال والإغتصابات بصفة عامة.
- حجز الأشخاص وتسليط التعذيب والتقطيع.

3_3_ حيازة واستعمال الأسلحة أثناء ارتكاب الجريمة:

كلما كان استعمال الأسلحة أثناء ارتكاب الجريمة فإن ذلك يدل على خطورة الجرم المرتكب ودرجة الخطورة تتناسب مع كيفية استعمال السلاح (إشهار، التهديد بالسلاح، استعمال السلاح) مثلا:

- الاعتداء بالسلاح أثناء ارتكاب الجريمة مع وجود إصابة خطيرة.
- الاعتداء بالسلاح أثناء ارتكاب الجريمة مع وجود إصابة غير خطيرة.
- تهديد الضحية بالسلاح دون الاعتداء عليه –جرم أقل خطورة-

ب. ظروف ودوافع ارتكاب الجريمة:

إن معرفة الظروف المحيطة بالجريمة ودوافع ارتكابها يساعد في تحديد مدى خطورتها لاسيما:

- التخطيط المسبق لارتكاب الجرم، كجرائم القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد.
- اقتران الجريمة بظروف التعدد والتسلق والكسر.
- مدى معرفة الجاني للضحية، بصفة عامة عندما تكون دوافع وأسباب الجريمة غير موجودة (عدم معرفة الجاني للضحية أو القتل بدون سبب) فإن ذلك ينم خطورة الجرم. (المديرية العامة لادارة السجون ، 2015 ،ص5) و لهذا يمكن تلخيص معايير الخطورة فيما يلي :

01- مدى خطورة المحبوس على المجتمع في حالة الهروب:

تتمثل خطورة المحبوس في التهديد الذي يشكله على المجتمع في حالة هروبه وإمكانية ارتكابه لجرائم أخرى كالانتقام من الضحية أو الشهود أو الخطر على القوة العمومية وتهديد الأمن العام.

02- مدة العقوبة المحكوم بها على المحبوس:

مدة العقوبة المحكوم بها على المحبوس تعتمد كمعيار لتصنيف المحبوس حسب الخطورة وهي ناتجة عن الفعل المرتكب من طرف الشخص من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت مدة العقوبة طويلة فإن احتمال الهروب يكون كبيرا.

03- السوابق وتصاعد السلوك الإجرامي:

إن السوابق الإجرامية المصحوبة بالتصاعد في السلوك الإجرامي تعبر عن خطورة المحبوس، ومثال ذلك:

سرقات بسيطة ثم سرقات موصوفة.....إلخ.

04- الصنف الأمني السابق للمحبوس:

معرفة الصنف الأمني الذي كان يتواجد فيه المحبوس عند آخر إفراج عنه خلال العقوبة السابقة يساعد على تقييم خطورته مع مراعاة الفارق الزمني لآخر إفراج وتحديد الصنف الأمني المناسب له.

05- علاقة المحبوس بالوسط الإجرامي:

علاقة المحبوس قبل إيداعه الحبس بالجماعات الإجرامية وبعض الأوساط المعروفة، ويمكن الحصول على المعلومات من خلال التحقيقات الاجتماعية والأمنية.

06- **معلومات أخرى حول شخصية المحبوس**: كقدرته على القيادة والتأثير على الآخرين. (المديرية العامة لادارة السجون ، د.س، ص39) لكن ماتم ملاحظته هوان المسجون قد لا تتوفر فيه هذه الشروط و لكن يشكل خطورة و البعض مثلا نجده متعدد الدخول للسجن لكن لايجب ان نقول انه خطير لماذا؟ لانه مثلا عاطل عن العمل و لم تتح له الفرصة فيلجأ الى السرقة او الادمان وهذا يكرر دخوله السجن لكن هذا لايعني انه خطير لانه اذا توفر له الشغل فقد لا يعاني من العود .

4_ مستويات تصنيف المحبوسين:

يصنف المحبوسون في المؤسسات العقابية في ثلاث مستويات أمنية حسب درجة الخطورة وهي:

- **مستوى الأمن العالي:** يصنف فيه المحبوسون الخطيرون جدا وهم الذين ارتكبوا جرائم خطيرة جدا أو ينتمون إلى جماعات أو تنظيمات إجرامية ويمثلون خطورة عالية للهروب وفي حالة الهروب يشكلون تهديدا كبيرا على الأفراد والأمن العام.يصنف في هذا المستوى الأمني: **(المديرية العامة للسجون، 2014 ،ص6)**

أولا: بالنسبة للمحبوسين المتهمين:

- الجرائم الموصوفة بالأعمال الإرهابية والجرائم الأخرى الماسة بأمن الدولة والمجتمع.
- جرائم وضع النار وتخريب المنشآت وتحويل اتجاه وسائل النقل.
- بعض جرائم التهريب وجرائم المتاجرة في المخدرات.
- بعض جرائم القتل وبعض جرائم الاختطاف.

- المحبوسون الذين لديهم سوابق في الهروب من المؤسسات العقابية أو المشاركة في التمردات أو التحريض عليها بالمؤسسات العقابية منذ أمد لم يمضي عليه أكثر من (10) سنوات.

ثانيا: بالنسبة للمحبوسين المحكوم عليهم نهائيا:

1/ المحبوسون المحكوم عليهم بالإعدام والمؤبد.

- المحبوس المحكوم عليهم من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بالأعمال الإرهابية والجرائم الأخرى الماسة بأمن الدولة والمجتمع.

2/ **المحبوسون المحكوم عليهم بعقوبة تساوي أو تفوق عشرة (10) سنوات من أجل ارتكاب الجرائم التالية:**

- جرائم وضع النار وتخريب المنشآت وتحويل اتجاه وسائل النقل.
- جرائم التهريب والمتاجرة في المخدرات.
- الجرائم ضد الأشخاص؛ المذكورة في المحور 4 من ملحق الجرائم الخطيرة.

3/ المحبوسون المحكوم عليهم بعقوبة تساوي أو أكثر من 10 سنوات من أجل ارتكاب الجرائم التالية:

- الجرائم الجنسية.
- جرائم الاعتداء على الأشخاص المصحوبة بالعنف. **(المديرية العامة للسجون، 2014 ،ص9)** مع توفر أحد المؤشرات التالية: التصاعد في السلوك الإجرامي، العنف ضد الضحية وحيازة استعمال الأسلحة النارية أثناء ارتكاب الجريمة.

4/ المحبوس الذين لديهم سوابق في الهروب من المؤسسات العقابية أو المشاركة في التمردات أو التحريض عليها بالمؤسسات العقابية منذ أمد لم يمضي عليه أكثر من (10) سنوات.

- **مستوى الأمن المتوسط:** يصنف فيه المحبوسون الذين لا يمكن الوثوق فيهم إذا تم وضعهم في المستوى الأمني المنخفض وهم:

- المحبوسون المتهمون بصفة عامة ما عدا المتسمون بالخطورة العالية.
- المحبوسون المحكوم عليهم بعقوبات تزيد عن خمسة (05) سنوات غير المصنفين في الأمن العالي.
- المحكوم عليهم من سنتين (02) إلى خمسة (05) سنوات مع توفر أحد المؤشرات التالية: التصاعد في السلوك الإجرامي، العنف المستعمل ضد الضحية وحيازة واستعمال الأسلحة النارية أثناء ارتكاب الجريمة.
- المحبوسون المصنفون في مستوى الأمن العالي عند الإفراج عنهم خلال العقوبة السابقة، إذا لم يتم إيداعهم بسبب جريمة مصنفة في الأمن العالي.

- المحبوسون الذين لديهم سوابق في الهروب أو المشاركة في التمردات أو التحريض عليها بالمؤسسات، منذ أمد لم يمضي عليه أكثر من (10) سنوات.

➢ يصنف فيه المحبوسون غير الخطيرون المحكوم عليهم نهائيا بعقوبات تقل عن سنتين (02) أو الباقي من عقوباتهم أقل من سنتين (02) بعد إعادة تصنيفهم وغير المصنفين في الأمن العالي أو المتوسط(**المديرية العامة للسجون، 2014 ،ص11)** لكن هنا نطرح تساؤل هل هذا المسجون لايشكل خطورة ؟

كما يصنف في هذا المستوى المحبوسون الموضوعون في أحد أنظمة إعادة الإدماج (نظام البيئة المفتوحة، نظام الورشات الخارجية ونظام الحرية النصفية). ما لاحظناه ان جل المشاكل الامنية يقترفها هؤلاء المستفيدين من هذه الانظمة لان المراقبة تقل عليهم و هذا يجعلهم يفكرون تفكيرا اجراميا لانهم يشعرون بعودة الحرية لهم و ان سلب الحرية ليس كليا و هذا ما لاحظناه في العمل معهم لان هذا الامتياز الذي تمنحه له المؤسسة يصبح يشعر به انه حق من حقوقه و هنا تظهر بوادر الخطورة عنده .

2 – توزيع المحبوسين على المؤسسات العقابية حسب الأصناف الأمنية:

أ- يوزع المحبوسون المصنفون في مستوى الأمن العالي على مؤسسات إعادة التأهيل وعلى مؤسسات إعادة التربية التي بها أجنحة مخصصة لهذه الفئة.

ب- يوزع المحبوسون المصنفون في مستوى الأمن المتوسط على المؤسسات كما يلي:

- المحبوسون المحكوم عليهم بعقوبات أكثر من (05) سنوات، على مؤسسات إعادة التأهيل.

- المحبوسون المحكوم عليهم بعقوبات تساوي أو تقل على (05) خمسة سنوات والذين بقي من عقوباتهم أقل من خمسة (05) سنوات على مؤسسات إعادة التربية.

- يوضع المحبوسون المتهمون في جميع أنواع المؤسسات العقابية حسب الاختصاص القضائي.

ج- يوزع المحبوسون المصنفون في مستوى الأمن المنخفض كما يلي:

- بمؤسسات إعادة التأهيل ومؤسسات إعادة التربية ومؤسسات الوقاية بأجنحة خاصة لهذه الفئة.
- بمؤسسات البيئة المفتوحة وتخص المحبوسين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون تنظم السجون وإعادة الإدماج من بين المحبوسين الموجهين للعمل أو التكوين في المجال الفلاحي أو الصناعي أو الحرفي.

1- الوثائق المعتمدة في عملية التصنيف:

سندات الحبس:

- الأحكام القضائية وقرارات الإحالة (المعرفة المعلومات المتعلقة بطبيعة وتفاصيل الجريمة المقترفة).
- صحيفة السوابق القضائية رقم2.
- بطاقة السيرة والسلوك للمحبوس الانتكاسي.
- مقرر التصنيف السابق عند الإفراج بالنسبة للمحبوس الانتكاسي.
- أي وثيقة أخرى تساعد على تحديد خطورة المحبوس.

2- الموظفون المكلفون بعملية التصنيف:

- يتولى قسم تصنيف المحبوسين التابع لمصلحة الاحتباس مسك ومتابعة ملفات تصنيف المحبوسين واقتراح التصنيف الأولي.
- يرأس هذا القسم ضابط إعادة التربية بمساعدة موظفين (02).
- يقوم الموظفون المكلفين بهذه المهام باقتراح التصنيف الأولى.
- يقوم رئيس الاحتباس بإبداء الرأي حول التصنيف المقترح.
- عملية التصنيف النهائي يصادق عليها نائب مدير المؤسسة بالنسبة للصنف الأمني المنخفض والصنف الأمني المتوسط، أما بالنسبة للصنف الأمني العالي فيصادق عليها مدير المؤسسة مع إخطار مصالح المديرية العامة لإدارة السجون. **(المنظمة الدولية للاصلاح الجنائي ، 2004 ،ص208).**

3- **تظلمات المحبوسين:** يمكن للمحبوس المصنف في المستوى الأمني العالي طلب مراجعة تصنيفه الأمني أمام مدير المؤسسة.(**المديرية العامة لإدارة السجون، 2014 ،ص11)**

مناقشة عامة : إن هذا التصنيف الذي يوضع فيه المسجون ليس نهائيا بل هو قابل لما يسمى بإعادة التصنيف الذي يمكن لمن كان في التصنيف العالي ان يوضع في التصنيف المتوسط....وهكذا ومن خلال الخبرة المهنية في قطاع السجون لاحظنا أن هناك عيوب على هذا التصنيف من خلال العمل به والملاحظة المستمرة كأخصائية نفسانية سابقا بالسجن و المتابعات المكثفة للمساجين والأعوان لأن مفهوم الخطورة في حد ذاته ليس معيارا أساسيا للتصنيف فمثلا نجد من يدخل السجن لأول مرة وبتهمة المخدرات يصنف في التصنيف العالي لأنه حسب نظرهم يشكل خطورة وفقا لنوع جريمته لكن بعد المتابعة النفسية مثلا له نجد انه لا يشكل خطورة لا على نفسه (لا يشوه جسده، أو النظر إلى الذات نظرة سلبية، أو تقدير الذات ضعيف) كما أنه لا يشكل خطورة على لآخرين مثل (علاقته مع المساجين جيدة لا يتشاجر، لا يشكل زعامة...)، حتى أن الأعوان القائمين على التصنيف

والمكلفين به بعد العمل معهم ولمدة 3سنوات لاحظنا أن مفهوم الخطورة هذا مبني من وجهة نظر أكاديمية لأن نوع الجريمة (التهمة) ومدة العقوبة لا تكفي لوضع تصنيف أمني عالي أو متوسط أو منخفض لماذا؟ لأن من خلال العمل في السجون لاحظنا أن هناك جرائم بشعة ولكن حكمها ليس كبير ويصنف هنا المسجون تصنيف متوسط أو منخفض كذلك إذا ما لاحظنا بطاقة التصنيف لا وجود تماما لدور الأخصائي النفساني الذي يعتبر هو الرئيس في فهم شخصية المسجون فبحكم الخبرة المهنية نجد بعض المساجين يظهرون الولاء وحسن السيرة والسلوك، إلا أنه يتم اكتشافهم بأنهم من مكوني ما يسمى في السجون بالإمارة.

ولكن إذا نظرنا إلى الاستمارة الخاصة بمراجعة التصنيف الأمني والتي تشمل رئيس الحي، رئيس الحيازة، الأخصائي النفساني، مصلحة الأمن هنا بالنسبة للأخصائي النفساني يقرر بعدما تم تصنيفه لأول مرة وإذا ما لاحظنا الأسئلة فإنها سطحية ولا يمكن اتخاذ القرار بإعادة أو لإبقاء المسجون في التصنيف الذي هو فيه فمثلا نجد لأسئلة للأخصائي حول هذا المسجون كلها حسب وجهة نظر في سطحية لا تغوص في الأعماق النفسية للمسجون .

لهذا حسب وجهة نظري كباحثة وكأخصائية نفسانية سابقا بالسجن أوصي بأخذ رأي الأخصائي النفساني منذ ولوج المسجون السجن ومنذ وضعه في الجناح الخاص بالعبور لكي يتم فرزهم ووضعهم في الأجنحة الخاصة بهم لأن التهمة ومدة العقوبة غير كافية لتقرير ما إذا كان المسجون يشكل خطورة على نفسه (وبالتالي عدم وضعه في زنزانة فردية حتى وإن استدعى الأمر ذلك حسب نوع ومدة عقوبته). تقرير أن المسجون شكل خطورة على الآخرين (مثالا له قدرة على الإيحاء، التحريض،...) وترك دور الأخصائي النفساني في المرحلة الثانية ويكون بشكل سطحي أي في إعادة التصنيف حسب رأي هو إجحاف وخطأ يجب تداركه. كذلك توجد نقطة تشارك هي كيف نطبق برامج إعادة الإدماج مثلا كالعمل، التعليم، الورشات للمسجون ذو التصنيف العالي؟ لأن إذا نظرنا إلى هندسة السجون القديمة كنموذج حسب السياسة الجديدة لا يمكن لذو التصنيف العالي ان يبقى في جناحه أما في السجون الجديدة والتي تم بناءها وفقا للمقاييس العالمية يمكن ذلك لأن كل جناح مفصول على الآخر بجدار حائطي ويعتبر كمؤسسة صغيرة داخل مؤسسة كبيرة. إلا أن السؤال يبقى مطروح على أي أساس نحكم به على خطورة المسجون ؟

خاتمة: إن سياسة إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين هي سياسة ناجحة و فعالة في السجون الأوروبية مثل الدانيمارك ، النرويج ، السويد... لكن هذه البرامج يصعب تطبيقها في الجزائر لعدة أسباب أهمها المسجون في حد ذاته لان المجرم في السجون السابقة الذكر محترف و العود نسبته

منخفضة أما في الجزائر فالمجرم ليس بمستوى الأخر و العود في تزايد رغم الإصلاحات و البرامج الحديثة التي تبنتها الجزائر.

المراجع :

_المديرية العامة لإدارة السجون ،(2014)،مشروع التصنيف الأمني ، الجزائر

_المديرية العامة لإدارة السجون ،(د.س)، دليل الأخصائي النفساني، الجزائر.

_المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ، (2004) ، دليل تفعيل القواعد الدنيا لمعاملة السجناء ، د.ن.